

2021

التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

ابراهيم حسين صنيع استاذ مساعد
جامعة أم القرى – السعودية ihsonbo@uqu.edu.sa

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/alazhar>

 Part of the [Arabic Language and Literature Commons](#), and the [Arabic Studies Commons](#)

Recommended Citation

صنيع, ابراهيم حسين استاذ مساعد (2021) "التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل", *Journal of Al-Azhar University – Gaza (Humanities)*: Vol. 23 : Iss. 2 , Article 7.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/alazhar/vol23/iss2/7>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Journal of Al-Azhar University – Gaza (Humanities) by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل"
دراسة وتحليل

Morphological directives of Ibn Siddah 458 AH
In his book "Explain the verses of the sentences."
"sharh 'abyat aljuml"
Study and analysis

إبراهيم حسين علي صنّيع

جامعة أم القرى - السعودية

ihsonbo@uqu.edu.sa

تاريخ الاستلام 2021/07/08 تاريخ القبول 2021/11/07

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف مع علم من أعلام الدرس اللغوي الذي كان له دور في الحياة العلمية في بلاد الأندلس في القرن الخامس الهجري الذي عاش فيه ابن سيده المتوفي سنة 458هـ، فقد أبرزت مكانته العلمية بين علماء العربية في زمانه. وقصرت البحث على الجانب الصرفي عند هذا العالم، فقد وقفت على كتابه شرح أبيات الجمل، وتتبع توجيهاته الصرفية في هذا الكتاب الذي يُعد أول مؤلفاته فحاولت الوقوف مع هذه التوجيهات وربطها بما قاله النحاة السابقون عليه، لأعرف رأيه بين هذه الآراء وما أضافه إليها، ولم يقتصر البحث على ذلك، بل استفاد الباحث ممن جاء بعد ابن سيده من شُراح "أبيات الجمل" وما زادوه على توجيهات ابن سيده. وقد خُتم البحث ببيان أهم ما أضافه ابن سيده للمكتبة التراثية. الكلمات المفتاحية: التوجيهات الصرفية - اللغة - القراءات - جموع التكسير - الإعرال

Abstract:

This research aims to identify one of the most prominent figures in the grammatical and linguistic lesson, which had a role in the scientific life in the country of Andalusia, in the fifth century AH, in which Ibn Sidah lived, who died in the year 458 AH, as it showed his scientific position among the Arab scholars of his time.

I confined my research to the morphological aspect of this scholar, as I looked at his book "shrah 'abyat aljuml" (Explanation of the verses of the Sentences). I followed his morphological directions in this book, which is

<http://www.alazhar.edu.ps>

إبراهيم حسين صنيع

the first of his books, so I tried to stand with these directions and relate them to what the previous grammarians had said to him, in order to know his opinion between these opinions and what he added to them, and the research was not limited to that.

Rather, the researcher benefited from those who came after Ibn Sidah from the commentator "shrah 'abyat aljuml" and what he added to the instructions of Ibn Sidah. The research was concluded with a statement of the most important thing that Ibn Sidah added to the heritage library.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

شكلت الكتب التعليمية في تاريخ النحو العربي حلقة مهمة يسعى مؤلفوها إلى تقديم المادة النحوية للشادين ترغيباً لهم في البدء بأسس النحو بطريقة ميسرة، مما يفتح لهم الباب لاحقاً للتزود من هذا العلم والتعمق في مطولاته. وقد جاءت سلسلة من كتب علماء النحو تعني بهذا الجانب التعليمي، لعل من أبرزها وأهمها كتاب "الجمال في النحو" للزجاجي، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، واللمع في النحو لابن جني.

وقد حظي كتاب "الجمال في النحو" للزجاجي باهتمام النحاة، فلكي عنابة كبيرة تمثلت في شروحه وشروح أبياته في ما يربو على مائة شرح.

والذي يهمننا في هذا المقام ووقفنا عليه هو ما جاء من "شرح أبيات الجمال" لابن سيده (ت: 458هـ) الذي فيما يبدو يُعد أول شرح جاءنا لهذه الأبيات، إذا ما علمنا أن "شرح أبيات الجمال" للمعري ت: 449هـ لم يصل إلينا كما ذكرت المصادر. (القفطي، 1406هـ - 1986م، 64/1، السيوطي، د.ت، 317/1)

وقد ركز الباحث بعد الاطلاع على هذا الكتاب على المسائل الصرفية التي ذكرها ابن سيده، وكان له فيها وجهة نظر؛ فقد كان أصل هذا الشرح منصّباً على الجانب النحوي لهذه الأبيات وما ارتبط بها من أعراب، وما فيها التقديرات، والتأويلات النحوية، فظهرت لي أهمية هذا الكتاب خاصة، وأن المسائل الصرفية التي فيه على قلّتها تُمثّل جزءاً مهماً في بناء هذا الكتاب فالصرف ركن مهم في بناء النظرية اللغوية، لذا ركزت عليه في هذا البحث إضافة إلى هذه الأهمية فقد دفع الباحث إلى هذا الشرح ما يلي :-

1- ما يمثّله كتاب "شرح أبيات الجمال" من مكانة مهمة بين مؤلفات ابن سيده، فقد كان هذا الكتاب أول بواكير مؤلفاته (ابن سيده، 1438هـ - 2017م، ص33) وعليه؛ فإن هذه الآراء الصرفية

ولم تكن طبيعة البحث تطلب ألا نقف بآرائنا عند علماء السلف الصالح بل حاولنا أن نستفيد مما جاء عند الباحثين المعاصرين؛ لإيماننا أن هؤلاء الباحثين قد كانت لهم بعض النظرات القيمة التي رجحنا بها بعض المسائل كما سيأتي تفصيله. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحليل المسائل ودراستها كما جاء عند النحاة السابقين واللاحقين لابن سيده أخذين في الاعتبار ما لهذه الآراء من توسع في دراسة هذه المسائل؛ وعليه فإن الباحث يرجو أن يكون هذا

إبراهيم حسين صنيع

البحث قد سلط الضوء على جانب مهم عند ابن سيده الذي عهدناه عالماً لغوياً ومعجمياً بارعاً؛ فأبرزنا الجانب الصرفي عنده من خلال شرحه النفيس لأبيات "جمل الزجاجي". وختاماً أتمنى أن يكون هذا البحث قد حقق غايته وهدفه، ولكن يظل الباحث متطلعاً إلى كل نقد مفيد يستفيد منه في تقويم اعوجاج هذا البحث، أو ما يريد أن يسير عليه فيما يكتبه مستقبلاً، والحمد لله رب العالمين.

أولاً: التمهيد

اسمه وكنيته ولقبه:

تذكر المصادر أنه "ربما كان ابن سيده من أكثر علماء اللغة الأندلسيين الذين لاقوا شهرة واسعة، وانتشرت مؤلفاتهم في الأندلس وخارجها، وسوف يظهر لنا مدى استحقاقه لمثل هذه الشهرة" (مطلق، 1967م، ص 351) ويكفي أن نذكر ما قاله ابن سعيد المغربي "لا يعلم بالأندلس أشد اعتناءً من هذا الرجل باللغة، ولا أعظم توليفاً، تفخر مُرسية به أعظم فخر، طرّزت به بردّ الدهر، وهو عندي فوق أن يوصف بحافظ أو عالم، وأكثر شهرته في علم اللغة" (المغربي، د.ت، 259/2).

فاسمه – كما أوردت المصادر (ابن بشكوال، 2010م، 259/2) – هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، ولَسْنَا معنيين باختلاف العلماء في ضبط كلمة (سيده) وتقصيل اختلافهم (المقري، 1418هـ – 1988م، 4/ 27، السيوطي، 143/2) فمنهم من يراه (ابن سيده) بهاء ساكنة، ومنهم من يراه بقاء التأنيث ممنوعة من الصرف.

أما كنيته فقد عرف بأبي الحسن، وابن سيده، والثانية هي التي ذاع صيتها واشتهرت عند العلماء (المغربي، د.ت، 259/2، القفطي، 255/2، السيوطي، 143/2).

مولده ونشأته

تذكر المصادر أن ابن سيده نشأ وترعرع في مرسية (ابن بشكوال 150/1، القفطي 226/2)

وفاته:

أشارت أغلب المصادر أن وفاة ابن سيده كانت سنة ثمان وخمسين وأربعمئة، وله من العمر ستون سنة. (ابن خلكان، د.ت، 330/3).

شيوخه: لعل أبرزهم

1- والده إسماعيل بن سيده، فقد ذكر المؤرخون أن ابن سيده أول ما تلقى العلم على يديه (القفطي 226/2، ابن سيده، 1438هـ – 2017م ص 10)

2- أبو العلاء صاعد البغدادي، فقد ذكره ابن سيده من جملة شيوخه. (ابن سيده، ص 12)

التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

3- أبو عثمان سعيد بن عمر الهذلي القرطبي الملقب بـ نافع وهو نحوي تصدر للإقراء وتعليم العربية. (ابن بشكوال 1/ 202، ابن سيده ص12)

4- أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي (ابن بشكوال 1/ 44-45)، وقد أشار إليه ابن سيده في أرجوزته: (ابن سيده ص12)

وَكُلُّ مَا أَحْمَلُهُ مِنْ سَنَدٍ عَنْ الْفَقِيهِ الطَّلْمَنْكِيِّ أَحْمَدَ

(ابن سيده، 1438هـ - 2017م ص13)

تلاميذه:

ذكر الدكتور محمود محمد العامودي محقق "شرح أبيات الجمل" عن ابن سيده " أنه لم يحظ بعدد وفير من التلاميذ يتلقون عنه رغم إمامته في اللغة العربية؛ وذلك نظراً لعزلة ابن سيده، وعدم ميله إلى الاختلاط بالناس. (ابن سيده، 1438هـ - 2017م ص13) ومع ذلك فقد روى عنه:

1- أبو عبد الله محمد خالصه الشذوني. (السيوطي 1/ 100، 128، ابن سيده، ص13)

2- أبو بكر محمد بن علي بن خلف النحوي المعروف بابن طرشميل. (السيوطي 1/ 341)

3- القاضي أبو عمر أحمد بن محمد بن يحيى الحذاء التميمي. (ابن خير، 2009م، ص

357)

مكانته العلمية:

وضع ابن سيده لنفسه مكانة علت بمنزلته بين علماء السلف، لما يتمتع به من الذكاء وقوة الحافظة، فضلاً عما تركه من عظيم الآثار التي ملأت المكتبة العربية ما بين النحو والصرف واللغة والمعاجم. (مطلق، ص 351-352)

مؤلفاته:

"لقد تمكن من تسجيل اسمه في سجل الخالدين بما ألفه من مؤلفات جلييلة ما زالت مورداً عذباً لطلاب العربية يرتشفون منها علومهم". (ابن سيده 1438هـ - 2017م ص 26)

لعل أبرزها:

1- شرح المشكل من شعر المتنبي، وقد قام بتحقيقه مجموعة من العلماء. (ابن سيده، 1438هـ -

2017م ص 29)

2- المحكم والمحيط الأعظم، وهو معجم مهم سار فيه ابن سيده وفق المخارج الصوتية، وقد نشره

معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، وصدر منه سبعة مجلدات. (ابن سيده 1438هـ -

2017م ص 29)

3- المخصص في اللغة، وقد طبع سنة 1316هـ في سبعة عشر سقراً.

إبراهيم حسين صنيع

4- شرح أبيات الجمل، وهو كما ذكر محقق الكتاب من بواكير مؤلفات ابن سيده (ابن سيده 1438هـ - 2017م ص 33). وهو سفر نفيس تتبع فيه ابن سيده أبيات الزجاجي في كتاب "الجمل" فأظهر مقدرة عالم جليل أبرز ما في هذه الأبيات من مسائل نحوية، وما ارتبط بهذه المسائل من أعاريب، وآراء النحاة السابقين كسيبويه والمبرد والسيرافي وابن جني، والأعلم الشنتمري وغيرهم من النحاة، وكذلك حظي الصرف بتفكير ابن سيده في هذه الأبيات فاجتهد في توجيه بعض المباحث الصرفية كالجمع، والتصغير، والنسب والإعلال، وكما سيأتي تفصيله في هذا البحث.

ولعل ابن سيده لم يكتف بهذين العلمين (النحو والصرف)، فالكتاب مجال خصب لدراسة ظواهر متعددة، كالاستدلال عند ابن سيده، وتوجيه القراءات القرآنية، فضلاً عما حواه هذا الكتاب من مادة لغوية وفيرة يمكن ربطها بما كتب ابن سيده في المعاجم كالمخصص، والمحكم.

ثانياً: المسائل الصرفية

المسألة الأولى: جمع "عشيرة"

يقول الشاعر:

يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ
الْحَافِظُ عَوْرَةَ عَشِيرَةٍ لَا

(نسب البيت لقيس بن الخطيم الأنصاري، ديوانه 238، القيسي، 1408هـ - 1987م، 167/1، ونسب لعمر بن امرئ القيس الخزرجي، سيبويه، 1408هـ 86/1، المبرد، 1399هـ 145/4)

يقول ابن سيده: "وجمع العشيرة: عشائر، ولا يجمع جمع السلامة. هذا قول الأخفش؛ وذلك لأنه لم يُسمع من العرب، وأراه سألهم عن جمعه، فكلهم كسره، ولم يجمعه جمع السلامة، ولم يكن للأخفش أن يدعي ذلك أو يسأل عنه العرب...". (ابن سيده 1438هـ - 2017م ص 194)

ذكر ابن سيده في هذه المسألة خلافاً صرفياً بين النحاة والأخفش حول جمع كلمة "عشيرة"، فقد ذهب الأخفش إلى أن "عشيرة" لا تجمع إلا جمع تكسير فنقول: عشائر ومنع جمعها جمع مؤنث سالماً، أما باقي النحاة، ومنهم ابن سيده فقد قالوا بجمع التكسير، وزادوا بجواز جمعه جمع مؤنث سالماً. وإليك بيان هذه المسألة:

خالف الأخفش النحاة في جمع كلمة "عشيرة" فرأى أنها تجمع جمع تكسير يفيد الكثرة على وزن "فعائل" ولا يأتي منها جمع مؤنث سالم، ولكن بالرجوع إلى كتابه "معاني القرآن" لم نجده يشير إلى هذا الرأي. ويبدو أن أبا علي الفارسي من أوائل من ذكر رأي الأخفش في هذه المسألة، يقول:

التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

إنَّ أبا الحسن قال: لا تكاد العرب تجمع عشيرة عشيرات، إنما يجمعونها عشائر. (الفارسي، 1404هـ - 180 / 4 1984) قال أبو علي: قال أبو الحسن: ولم يجمع جمع سلامة ولم يقولوا: عشيرات". (القيسي، 1408هـ - 169 / 1 1987)

ولعلَّ هذا الرأي الذي انفرد به الأخفش يتطلب أن نربطه بما جاء عند النحاة، فحين تناولوا باب جموع التكسير، ومن ضمنه أبنية الكثرة على وزن فعائل، فقد رأوه يطرد في الاسم الرباعي ثالثه حرف مد مقترن بتاء التأنيث أو مجرد منها نحو: صحيفة وصحائف، وفي الصفة إذا لم تكن على معنى مفعوله نحو: ظريفة وظرائف، وصبيحة صبايح.

يقول سيوييه: "ويكون على "فعائل" فيهما. فالأسماء نحو: غرائر، ورسائل. والصفة نحو: ظرائف، وصحائف، وصبايح". (سيوييه 252 / 4) ويقول في موضع آخر: "وأما ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث وكان (فَعِيلَة) فإنَّك تكسِّره على فعائل، وذلك نحو: صحيفة وصحائف، وقبيلة وقبائل، وكتيبة وكتائب، وسفينة وسفائن وحديدة وحدائد (سيوييه، 610/3). ولم يبعد الأخفش عما جاء عند سيوييه.

وقد رأى ابن عصفور أنَّه يجمع على فعلاء ولكنه يحفظ ولا يقاس عليه يقول: "وقد يجمع على فعلاء، قالوا: سفيهة وسفهاء، وفقيرة وفقراء، ولا يحفظ من ذلك إلَّا هذا خاصة" (ابن عصفور، د.ت، 534 / 2). وذهب أبو حيان إلى هذا الباب (وزن فعائل) قياس ما لم يمنعهم استغنائهم ببعض المثل عن بعض..". (أبو حيان 1418هـ - 1988م 454 - 455) فلم نجد عند هؤلاء النحاة، ومنهم الأخفش إشارة إلى أن هذا الجمع يأتي على صورة جمع المؤنث السالم، ولكن يبدو أن الأخفش كما نقل عنه أبو علي قد رفض جمع "عشيرة" على عشيرات دون أن يستند إلى سماع عن العرب كما رأى ذلك ابن سيده في رده. ولعلَّ ما قاله ابن سيده يحتاج إلى ما يعضده مما جاء عند علماء العربية، فمكي ابن أبي طالب قد ذكر أن القياس النحوي حجة على كلام الأخفش، يقول: "وقد حكى الأخفش أنَّ العرب لا تجمع عشيرة إلَّا على عشائر، ولا تجمع بالآلف والتاء سماعاً، والقياس لا يمنع من معها بالآلف وتاء". (القيسي، 1401هـ، 500 / 1 - 501).

وحتى ما كان على فعائل نحو: صحائف يمكن أن تجمع جمع مؤنث سالمًا كما يقول ابن يعيش: "فإن أردت العدد القليل جمعته بالآلف والتاء، نحو.. صحيفات". (ابن يعيش، 1434هـ - 2013م، 83/5).

والذي يميل له الباحث في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن سيده، ولعلَّه يؤيد ذلك بالآتي:
1- وردت قراءة سبعية تؤكد ذلك؛ يقول ابن مجاهد: "فقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر وعشيراتكم على الجمع" (ابن مجاهد، د.ت، ص 313)؛ فضلاً عن أن ثبت هذه القراءة

إبراهيم حسين صنيع

- كما يقول ابن الجزري فيه رد على الأخفش، "فإن الأخفش زعم عشيرة لا يجمع إلا على عشائر، وهذه القراءة الصحيحة ترد عليه". (ابن الجزري، 1424هـ - 2003م، 1/245)
- 2- نص الإمام الشاطبي على الجمع (عشيراتكم) فقال:
- عَشِيرَاتُكُمْ بِالْجَمْعِ صِدْقٌ وَتَوَنُّوا عَزِيزٌ رِضًا نَصٌّ وَبِالْكَسْرِ وَكَأَلًا
- ويعلق أبو شامة الدمشقي على البيت:
- جمع أبو بكر عشيرات كما جمع مكانات". (الدمشقي، 1431هـ - 2010م، ص 512)
- 3- وردت قراءة أخرى تؤيد ما ذهب إليه ابن سيده لكلمة "عشيرتهم" بالجمع كما جاءت في سورة المجادلة ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَوَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: 22].
- يقول ابن خالويه: "وعشيراتهم على الجمع" (ابن خالويه، د.ت، ص 154) ويقول القرطبي: "وقرأ رز ابن حبيبش وعشيراتهم" بألف وكسر التاء على الجمع". (القرطبي، 1408هـ، 17/200)
- 4- حسن العلماء قراءة جمع "عشيرات" ومضمون هذا التحسين يرد على الأخفش، يقول ابن عطية: "وعشيراتكم" وحسن هذا الجمع إذ لكل أحد عشيرة تختص به" (ابن عطية، 1395هـ، 8/158). ويقول السمين الحلبي: "قرأ الجمهور "عشيرتكم" بالإنفراد، وأبو بكر عن عاصم: "عشيراتكم" جمع سلامة. ووجه الجمع، أن لكل المخاطبين عشيرة فحسن الجمع. وزعم الأخفش أن "عشيرة" لا تجمع بالألف والتاء، إنما تجمع تكسيراً على عشائر، وهذه القراءة حجة عليه" (السمين الحلبي، 1414هـ - 1994م، 3/356).
- واقنقى أثرهما الإمام القنوجي، فقال: "العشيرة الجماعة المجتمعة التي ترجع إلى نسب وعقد واحد أو ود كعقد العشرة وعشيرة الرجل أهله وقربته الأذنون وهم الذين يعاشرونه ويتكثرون بهم سواء بلغوا العشرة أم فوقها وهي اسم جمع، وقرأ السلمي وأبو رجاء عشيراتكم بالجمع ووجهه أن لكل من المخاطبين عشيرة فحسن الجمع قال الأخفش: "لا تكاد العرب تجمع عشيرة على عشيرات، وإنما يجمعونها على عشائر. وهذه القراءة حجة عليه" (القنوجي، 1412هـ - 1992م، 5/260).
- 5- تحقق القراءة بجمع المؤنث السالم "عشيراتكم" ما يفيد الكثرة، وهو ما لم يحققه الجمع الذي نادى به الأخفش "عشائر" يقول الدكتور محمد سالم محيسن "عشيراتكم" بألف بعد الراء، على الجمع "لأن كل واحد من المخاطبين عشيرة، فجمع لكثرة عشائرهم" (محيسن، 1404هـ - 1984، 1/289).

التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

6- أشار ابن سيده في ره على الأخفش إلى ملمح مهم، وهو الاهتمام بدليل السماع عن العرب وهو من الأدلة الأصلية في بناء قواعد النحو، وكذلك قواعد الصرف، وعليه فإن ما ذهب إليه الأخفش يرفضه السماع.

ومعلوم عند النحاة أن مخالفة السماع لا تقبل حتى وإن عضده القياس. يقول أبو علي الفارسي: "ولو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس لوجب اطراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع؛ ألا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع يؤدي إلى الخروج عن لغتهم" (الفارسي، 1407هـ، ص 226).

ويقول في هذا ابن جني: "واعلم أنك إذا أدرك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت مخير: تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وأعددت ما كان قياسك.. لأنه على قياس كلامهم" (ابن جني، د.ت، 126/1-127).

ولعل في قراءة "عشيراتكم" المتواترة كما قال ابن مجاهد "فقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر وعشيراتكم على الجمع" (ابن مجاهد، ص 313) ما يدل على ما يتمتع به عاصم من الفصاحة، يقول ابن الجوزي: "جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد. وحدثنا حسن صالح قال: ما رأيت أحداً قط كان أفصح من عاصم إذا تكلم كاد يدخله خيلاء" (ابن الجوزي، 1429هـ-2009، 2/527).

أما روايته أبو بكر شعبة بن عياش فقد "كان من الأئمة الأعلام حجة ثقة" (ابن الجوزي، 11/1). وقد قرأ عليه جماعة من أئمة العربية منهم الكسائي (الحبش، 1419هـ-1999م، ص 66، عمر، 1408هـ-1988م، 90/1).

المسألة الثانية: جمع "فَعِيل"

وقال الشاعر:

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُؤَيْمًا كَفَضَلِ ابْنِ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ

(البيت للفرزدق، ديوانه، 1418هـ، ص 400، سيبويه، 1408هـ، 98/2، ابن السيرافي،

1979م، 357/1)

يقول ابن سيده: "الفصيل يجوز أن يكون فعيلًا بمعنى مفعول؛ لأنه فُصِلَ عن أمه، ويجوز أن يكون في معنى فاعِل حيث كان هو المُفَصَّل، وجمعه فُصْلَان، وفِصَال، شَذُّ كونه فاعِلًا؛ لأنَّ فعيلًا صفة في معنى فاعل، كُسِّرَ على فِعال نحو: (كَرِيم وكِرَام، وَلَئِيم وَلِئَام) (ابن سيده، 1438هـ-2017م، ص 347).

إبراهيم حسين صنبع

ذكر ابن سيده رأيه الصرفي في كلمة "فَصِيل" في البيت السابق، فرأى أنها تجمع جمع تكسير على "فَعَال" وأكد أن هذا الوزن يأتي في الصفة على "فَعِيل"، وحكم بالشذوذ على الصفة على وزن "فَاعِل" ورأى أنها لا تأتي على هذا الجمع، وإليك رأيه:

لعل من المناسب قبل مناقشة هذا الرأي عن ابن سيده أن نشير بشكل موجز إلى تعريف جمع التكسير وأقسامه:

فكما هو معلوم عند النحاة أن جمع التكسير "كلُّ جمع تغيّر فيه لفظ واحد، من هذا يسمى تكسيراً، لتغيير هيئة واحده كما تتغيّر هيئة الإناء بالتكسير، والتغيير تارة يكون باختلاف الحركة وزيادة الحرف نحو: أَفْلَسَ ورجال...". (العكبري، 1416هـ، 2/ 178) وهو على ضربين قلة وكثرة فصل النحويون الحديث عن جمعي القلة والكثرة، فذكروا الأوزان والمواضع التي يرد عليهما، فوضعوا لجمع القلة أربعة أوزان (أَفْعُلُ، وَأَفْعَالُ، وَأَفْعَلَةٌ، وَفِعْلَةٌ) ووضعوا لجمع الكثرة كثيراً من الأوزان تصل إلى خمسة وعشرين. (أبو حيان، 1418هـ، 1/ 401-457، الخطيب، 1424هـ- 2003م، 845-771/2)

فإذا ما بدأنا بما جاء عند سيبويه فقد ذكر "وأما ما كان (فَعِيلاً) فإنه يكسر على (فُعْلَاء) وعلى (فَعَال).. وأما ما جاء على (فَعَالٍ)، فنحو: ظريف وظراف، كريم كرام، ولئام وبراء" (سيبويه، 1408هـ، 3/ 634).

وقد توسّع النحاة في بيان "فَعَال" في جموع الكثرة حتى امتد الأمر إلى الخلاف بينهم، فهذا أبو حيان يرد على العبدى في زعمه أن "فَعَالاً" يختص بجمع فَعِيلَة المؤنث، وهو خطأ، بل المذكر والمؤنث يجمعان على فَعَال يشتركان فيه" (أبو حيان، 1418هـ، 1/ 431) وهو ما أيده الإمام الشاطبي، ورأى أنه الوارد من كلام العرب، فقال: "يعني أن فَعَالاً ورد من كلام العرب في فَعِيل وصف فاعل، أي: في جمعه وقوله وصف فاعل يريد الوصف الجاري على الفاعل في المعنى لا على المفعول كالطويل والقصير، كالقتيل والجريح، فإن ذلك لا يجمع قياساً، فإن جاء كذلك نحو: فَصِيل وفَصَال، وجذِذ وجِذَاز وهذا قليل. فإذا كان بمعنى فاعل قلت في كريم: كِرَام، وفي طويل: طُول، وفي قصير: قِصَار، وفي كبير: كِبَار، وفي صغير: صِغَار، وفي مريض: مِرَاض، وفي شديد: شِدَاد، وفي جديد: جِدَاد.. اطرِد فَعَالٌ جمعاً لأنثى فَعِيل، وذلك نحو: كريمة وكِرَام، وظَرِيفَة وظِرَاف، وطويلة وطُول، وقصير وقِصَار، وصغيرة وصِغَار" (الشاطبي، 1428هـ- 2007م، 121/7)

ولعلّي لا أبعد عما قاله هؤلاء العلماء وإن خالفوا ابن سيده، فأرى أن أبنية جموع الكثرة، ومنها (فَعَال) أن تيسر وفق ما اطرِد وقيس في الأسماء والصفات، "فَعَال" مقيس فيما كان بمعنى (فاعل) و(فاعلة) من (فَعِيل) و(فَعِيلَة) وصفين: ك (ظِرَاف) و(كِرَام) في جمع (ظريف) و(ظَرِيفَة)

التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

و(كريم) و(كريمة)" (الرضي، 1402هـ، 89/2)، وما يخالف هذا القياس - كما نص النحاة - يحفظ ولا يقاس عليه" (ابن مالك، 1402هـ، 185/4).

المسألة الثالثة: جمع (ناكس)

وقال الشاعر:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأْيَتَهُمْ خُضْعَ الرِّقَابِ نَوَاسِ الْأَبْصَارِ

(البيت للفرزدق في ديوانه، 1418هـ، سيبويه، 1408هـ، 633/3).

يقول ابن سيده: "وجمع "ناكسًا" على (نواكس) على غير بابيه، وإنما يجب أن يجمع على فُعْلٍ أو فُعَالٍ؛ لأن فَوَاعِلَ إنما يقع جمعًا لفاعله، وقد جاء مثل هذا حرفان شاذان، وهو قول العرب: (فارس وفوارس، وهالك وهوالك)؛ لأنها صفة لا تقع للمؤنث، أعني فوارس، فأمنوا الالتباس، وكذلك في الهوالك؛ لأنه مثل، والأمثال تروى على ما تسمع ولا تُغَيَّرُ؛ لأنه يُسْتَجَاز في المثل ما لا يجوز في الشعر" (ابن سيده، 1438هـ - 2017م، ص 538).

ذكر ابن سيده رأيه الصرفي في كلمة (نواكس) فرأى أنها قد جاءت خارجة عن بابها في جموع الكثرة إذ إن صيغة (فواعل) لا تأتي صفة للمذكر. وقد علل ابن سيده ذلك أنهم لما أمنوا اللبس ورأوا أن (فوارس) لا تقع صفة للمؤنث، و (هوالك) جرت مجرى الأمثال والأمثال تنقل كما تسمع فلا تُغَيَّرُ.

بيّن النحاة أن وزن "فواعل" يقع مطردًا فيما جاء على (فاعلة) اسمًا وصفة نحو: ناصية ونواصي، وضابطة وضوابط، ووزن فوعَل وفوعلة نحو: جوهر وجواهر، وكوثر وكواثر، ووزن فاعل نحو: خاتم وخواتم. وما كان على فاعلاء نحو: راهطاء ورواهط. (سيبويه، 1408هـ، 633/3، المبرد، 1399هـ، 219/2، الخطيب، 1424هـ - 2003، 814/2 - 815).

وقد خَرَجَ عن هذا الاطراد وشذ بعض الكلمات نحو: فارس وفوارس، وناكس ونواكس؛ لأنها في الأصل صفات لمذكر عاقل فلا تجمع على (فواعل)، وهو ما تناوله النحاة ووسَّعوا القول فيه، ومنهم ابن سيده كما ذكرنا.

فسيبويه يرى أنَّ هذا الجمع (فواعل) لا يجوز فيه ما يجوز في الآدميين يقول: "وإن كان فاعل لغير الآدميين كُسِّرَ على فواعل وإن كان المذكر أيضًا، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون، فصارع المؤنث ولم يقر قوة الآدميين: وذلك قولك: جمال بوازل، وجمال عواضيه، وقد اضطرَّ فقال في الرجال: ثم ذكر بيت الفرزدق السابق .

(سيبويه، 1408هـ، 633/3).

وقد نقل النحاة ما جاء عند سيبويه؛ وإن كانت هناك وجهات نظر لبعضهم فالمبرد على ما يبدو قد كان له أكثر من رأي، فمرة يأخذ بما جاء عند سيبويه شريطة أمن اللبس، يقول: "وقد قالوا

إبراهيم حسين صنبع

فارس وفوارس؛ لأن هذا لا يكون من نعوت النساء فأمنوا الالتباس فجأؤوا به على الأصل وقد قالوا: هالك في الهالك؛ لأنه مثل مستعمل والأمثال تجري على لفظ واحد فذلك وقع هذا على أصله، وإذا اضطر شاعر جاز أن يجمع فاعلاً على فواعل؛ لأنه الأصل، ثم ذكر بيت الفرزدق.

(المبرد، 1399هـ، 2: 258 – 259)

ومرة يرى أنه في الشعر سائع حسن، يقول السيرافي: "وقد ذكر أبو العباس المبرد أنه الأصل، وأنه في الشعر شائع جائز" (السيرافي، 2008م، 353/4). ويقول الرضي: "وذكر المبرد أن فواعل في فاعل الغالب أصل، وأنه في الشعر سائع حسن، ثم ذكر البيت السابق.

(الرضي، 1402هـ، 2: 153)

أما الزجاجة، فقد رأى أنه متى مازال اللبس ولم يشترك فيه فواعل مع المؤنث فإنه يخرج على الأصل؛ لأنه مثل فجرى على الأصل ثم ذكر أنه قد يضطر الشاعر، فيجمع "فاعلاً" على "فواعل" قال الشاعر وهو الفرزدق: ثم ذكر البيت السابق.

(الزجاجة، 1405هـ، ص 376-377)

وقد اقتفى ابن سيده أثر الزجاجة في هذا الرأي وأخذ به في شرح أبيات الجمل كما سيأتي تفصيله لاحقاً. بينما نجد السيرافي وقد ذكر أن البيت السابق روي "منكسي الأبصار" (السيرافي، 2008م، 368/2).

وإذا ما انتقلنا إلى الشاطبي؛ فنراه قد فصل الكلام في جمع "تواكس" فزاد إليها بالإضافة إلى ما جاء عند سيبويه والمبرد ما ذكره ابن الضائع والشلوبين اللذين كان لهما رأيان يخالفان ما سبق عرضه، يقول: "فجمع "تاكساً" على نواكس، والمراد الرجال، وحمله سيبويه على اعتبار التأنيث في الرجال، قال: لأنك تقول: هي الرجال، كما تقول: هي الجمال، فشبه بالجمال. وطريقة المبرد في هذا النوع أن فواعل هو الأصل في الجميع، وإنما منع منه هنا خوف اللبس، فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعون في سائر الضرورات، وكذلك حيث أمنوا الالتباس"، ثم واصل حديثه عن "تواكس" وأورد ما جاء عند ابن الضائع، فقال: وقد وجه "تواكس" ابن الضائع على وجه آخر، وهو أن يكون صفة للأبصار من جهة المعنى؛ لأن الأصل قبل النقل: نواكس أبصارهم، والجمع في هذا قبل النقل على (فواعل) سائع، لأنه غير عاقل، فلما نقل تركوا الأمر على ما كان عليه؛ لأن المعنى لم ينتقل، قال: ونظير هذا توجيه الفارسي قوله:

يا ليلة خُرس الدجاج سهرتها ببغداد ما كادت عن الصبح تتجلي

(ابن سيده، د.ت، 160-163)

على ما هو مذكور في الإيضاح. وذكر السيرافي أنه وجد غير ذلك، قال عُنَيْبَةُ بن الحارث لجزء بن سعد:

التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

أُحامي عن دِمَارِ بَنِي أَبِيكُمْ وَمِثْلِي فِي غَوَائِكُمْ قَلِيلُ
فَقَالَ جَزْءٌ: نعم، وفي شواهدنا. قال: وهذا جمع غائب وشاهد من الناس
(الشاطبي، 1428هـ - 2007م، 184/7 - 185).

ورأى الشاطبي أَنَّ السُّلُوبَيْنِ "قد نزع في هوالك ونواكس منزعا يجري في جميع ما جاء من
هذا مما تقدم ذكره، وهو أن قال: قد عُرِفَ بقوله أولاً: هالك أنه إنما يريد المذكر، وكذا بقوله: "وَإِذَا
الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ" قال: فصار ذلك مما تقدم ذكره من قولهم: فارس وفوارس، وإن لم يكن مثله
بالجملة؛ لأن المعنى الذي يتضمنه نواكس يصلح للمذكر والمؤنث، والمعنى الذي يتضمنه الفوارس
لا يصلح إلا للمذكر. هذا ما قال، وهو جارٍ في قوله:

وَمِثْلِي فِي غَوَائِكُمْ قَلِيلُ، لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَرِيدُ فِيمَنْ غَابَ مِنْ رِجَالِكُمْ، وَلَمْ يَرِدْ أَنَّ مِثْلَهُ فِي نِسَائِهِمْ
قَلِيلُ، أَوْ فِيمَنْ إِلَيْهِمْ مِنْ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ، فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ يَرِيدُ الْمَذْكَرَ مِنْ جِهَةِ قَصْدِهِ. فصار كالفوارس بهذا
اللفظ" (الشاطبي، 1428هـ - 2007م، 185/7).

لعلنا بعد هذا العرض نعود إلى ما ذكره ابن سيده في "نواكس" فقد وجدناه يأخذ بما قاله
الزجاجي، وقد ذكر في مُؤَلَّفٍ آخر له (المخصص) أَنَّهُ يجوز جمع الكلمة "فواعل" إذا لم يقع فيها
التباس ووصف بها المذكر يقول: "إنهم قد قالوا فوارس كما قالوا حواجز؛ لأن هذا اللفظ يعني فارساً
وفوارس لا يقع في كلامهم إلا للرجال، فلما لم يخافوا الالتباس كَسَرُوهُ على فواعل (ابن سيده، د.ت،
179/16).

وإذا ما ربطنا ما قاله ابن سيده عند مَنْ جاء بعده من شُرَّاح أبيات الجمل، فإننا نجد ابن
هشام اللخمي يُقَدِّم مجموعة من الكلمات جمعت على (فواعل) ضرورة فقال: "جمعه "ناكساً" على
"نواكس" ضرورة "كما قالوا: فارس وفوارس، وشاهد وشواهد، وغائب وغوائب، وقالوا في المثل: هالك
وهوالك، وقالوا: أيضاً "تاجذ ونواجذ، وباسل وبواسل" (اللخمي، 1438هـ، ص 667).

أما اللبلي فقد حكم على ما ورد من كلمات على فواعل لمذكر عاقل بالشذوذ أو هي ألفاظ
معدودة، فالأولى في "فاعل" أن يكون في فُعَلٍ وفُعَالٍ، يقول: "أنه جمع ناكساً على نواكس، وليس
بابه، لأن فاعلاً إذا كان صفة بابيه أن يجمع في المذكر على "فُعَلٍ" و"فُعَالٍ" نحو: شاهد وشُهُاد،
وشُهُد، وفي المؤنث على "فواعل" نحو: ضوارب جمع ضارية، ولا يجمع المذكر على "فواعل" إلا
شاذاً في ألفاظ معدودة، هذا أحدها، وفارس وفوارس، وشاهد وشواهد، وغائب وغوائب، وهالك
وهوالك، ونواجذ ونواجذ، وباسل وبواسل" (اللبلي الفهري، 1437هـ - 2016م، ص 1022).

والذي يراه الباحث بعد استعراض أقوال النحاة في هذه المسألة أن ما ذهبوا إليه، ومنهم ابن
سيده، ومن جاء بعده من شُرَّاح أبيات الجمل، فيه بعد وتأويل غير مستساغ، ولعلّه يؤيد ما يراه بما
جاء من كلام نفيس عند عباس حسن بعد أن أورد بيت الفرزدق سابق الذكر .

إبراهيم حسين صنيع

وتأول غيرهم الأمثلة السالفة ونظائرهما سمع كثرتها - تأويلاً غير مقبول " كأن يقول إن مفرد هذا الجمع ليس "فاعلاً" وإنما هو "فاعلة" والأصل: طوائف فوارس، وطوائف نواكس... فالجمع عنده صفة لموصوف محذوف، مفردة فاعلة، فيكون جمعها قياساً على "فواعل". وتأويلات أخرى يحاولون بها إخضاعها للقياس وفي كل هذه التأويلات تكلف وتصنع معيبان. والحق أن صيغة (فاعل) تجمع قياساً على "فواعل" سواء أكانت صيغة "فاعل" صفة للمذكر العاقل أم غير العاقل؛ لكن مراعاة الشرط أفضل لأنه الأكثر، أما من لا يراعيه فلا يحكم عليه بالتخطئة، وإنما يحكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح، وإن كان دونه في القوة". (عباس حسن، د.ت، 654/4 - 655).

ثم أخذ عباس حسن في مواصلة سبب الإباحة، وعدم التقيد بالشرط مستنداً في ذلك لما جمعه بعض الباحثين المعاصرين من فصيح مَنْ يحتج بلغته في كثرة مثل هذا الجمع، يقول: "أما سبب الإباحة وعدم التقيد بالشرط الذي يقضي بألا تجمع صيغة "فاعل" على "فواعل" إذا كانت وصفاً لمذكر، فهو ما تبسر لبعض الباحثين المعاصرين من اهتدائه في الكلام الفصيح الذي يحتج بصحته، إلى جموع كثيرة جاوزت الثلاثين، وكل واحد منها وصف لمذكر عاقل مراجع في نصوص يحتج بها. ومن هذه الجموع: سابق وسوابق، هالك وهوالك، سابح وسوابح، حاسر وحواسر، قارئ وقواري، كاهن وكواهن، عاجز وعواجز، غائب وغائب، رافد وروافد، حاج وحاج... وأقوى مما سبق وأصرح ما جاء في كتاب "تاج العروس" ج1: مادة قرآن عند الكلام على: "قواري" ونصه: قواري كدنانير.. قواري كفواعل، قلت إن كان جمع "قاري" فلا مخالفة للسمع ولا للقياس؛ فإن فاعلاً يجمع على فواعل... وهذا نص قاطع آخر، فلا داعي اليوم للتمسك بالشرط السالف، إلا على أنه الأفضل، لا على سبيل أنه سحده - الصحيح". (عباس حسن، د.ت، 655/4).

المسألة الرابعة: (تصغير أصيلاً)

قال النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيِّلًا أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَاباً وَمَا بِالرَّيْبِ مِنْ أَحَدٍ

(البيت للنابغة في ديوانه، 2017م، ص14، سيبويه، 1408هـ، 321/2، المبرد، 1399هـ،

414/4، البغدادي، 1409هـ، 5/4).

يقول ابن سيده: "أُصَيِّلًا: عَشِيَّةً، وهو تصغير (أصيل) على غير قياس" (ابن سيده،

1438هـ، ص435).

ذكر ابن سيده رأيه في كلمة "أُصَيِّلًا" في باب التصغير، ورأى أن تصغيرها على هذا الوجه

خرج عن قياس هذا الباب، وإليك بيان المسألة:

التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

كما هو معلوم أن الأصل في التصغير تغيير يطرأ على الاسم لفائدة؛ وهي الاختصار في اللفظ؛ لأننا ندل بالكلمة المصغرة من الموصوف، والصفة بنفس الكلمة، وقد قسم الصرفيون التصغير إلى ثلاثة أقسام:

الأول: تصغير قياسي، وهو ليس اهتمامنا في هذه المسألة،

الثاني: التصغير الشاذ عن القواعد الصرفية.

الثالث: التصغير الشاذ لمخالفته شروط المصغر (عبد الجواد، د. ت، ص 82).

وما ذكره ابن سيده عن كلمة "أَصِيلًا" جاء مخالفاً لقياس قواعد التصغير الصرفية. فحكم عليها بالشذوذ، فإذا ما بدأنا بما جاء عند النحاة فسيبويه قد ذكر هذه الكلمة "أَصِيلًا" في باب ما يحقر على غير بناء مكبره الذي يستعمل في الكلام فقال: "وسألت الخليل عن قولك: آتَيْكَ أَصِيلًا؛ فقال: إنما هو أَصِيلًا أَبْدَلُوا اللام منها. وتصديق ذلك قول العرب: آتَيْكَ أَصِيلًا" (سيبويه، 1408هـ، 3/484).

وقد تناول النحاة بعد سيبويه هذا التصغير فتعددت نظرتهم، فالرضي رأى أن أَصِيلًا شاذ على شاذ، والقياس: أَصِيلَات (الرضي، 1402هـ، 1/277).

بينما قال الأشموني: "وجعلوا من ذلك أَصِيلًا، زعموا أنه تصغير أَصْلان، وَأَصْلان جمع أَصِيل.. (الأشموني، 1375هـ-1955م، 2/282).

ويظهر أن هذه الآراء لا تستقيم للآتي:

1- أن ما قاله سيبويه "أَصِيلًا" فقد حدث في الكلمة شذوذان؛ الأول في التصغير، والثاني في الإبدال، فقد أبدلت اللام من النون فقل: "أَصِيل" بدل "أَصِيلان" وهذا من الإبدال الشاذ (عبد الجواد، د. ت، ص 95).

2- أن أَصِيلان هو معنى "أَصِيل" فلا يصح كونه تصغير جمع، لأنّ تصغير الجمع جمع في المعنى.

3- أنه لو كان تصغير "أَصْلان" لقل: أَصِيلين؛ لأن فُعْلان وفُعْلان إذا كُسِرَا قيل فيهما: فُعَالين، كمُصْران ومُصَارين، وكل ما كُسِرَ على "فُعَالين" صُعِرَ على فُعِيلين. فبطل كون "أَصِيلان" تصغير "أَصْلان" جمع "أَصِيل"، وإنما أَصِيلان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مُكَبَّرها (ابن مالك، 1402هـ، 4/1919م، الخطيب، 1424هـ-2003م، 2/1024-1025).

ولعل من المناسب لهذه المسألة أن نربط ما جاء عند ابن سيده بما جاء عند شراح جمل الزجاجي؛ حتى نعرف ما أضافوه إلى هذا التصغير أو أنهم متأثرون بما قاله ابن سيده؛ إذا ما علمنا أنه أول من ذكر هذا الرأي بالنسبة لهؤلاء الشراح مما وقفت عليه من مصادرهم.

إبراهيم حسين صنيع

فالبطليوسي قد ذكر "أنه على غير قياس، كأنه تصغير أصلان، وهذا عكس قياس التصغير؛ لأن الجمع إذا صُغِر يُصَغَّر على لفظ واحده، وجاء هذا مصغراً على لفظ جمعه" (البطليوسي، 1979م، ص318).

أما ابن هشام اللخمي فقد كان أكثر توسعاً من سابقه في نظريته إلى تصغير كلمة "أَصْلَانًا" فكان تحليله مبنياً على مبدأ الصحة والخطأ في بيان تصغيرها، فقال: "أَصْلَانًا" ففيه قولان: أحدهما: أنه تصغير (أصلان)، وأصلان جمع (أصيل) تقول: (رغيف ورغفان)، والقول الآخر: أنه بني من (أصيل) اسم على (فعلان)، مثل (التكلمان) و(الغفران)، ثم صغروه، وهذا القول هو الصحيح والأول خطأ. وعلل ابن هشام اللخمي ذلك؛ لأن (أصلاناً) أكثر العدد وأكثر العدد لا يصغر؛ لأن تصغير العدد تقليل له، فلو صغر الكثير منه لكان مقللاً في حال واحدة، وذلك محال، إلا أن يرد إلى أقل العدد ثم يصغر، وهذا حكم كل جمع للتكثير" (اللخمي، 1438هـ - 2017م، ص 578-579).

أما الفهري اللبلي فقد اختار "أنه بُني من أصيل اسم على "فعلان" مثل الغفران، ثم صغروه" (اللبلي، 1437هـ - 2016م، 2/ 886).

والذي يظهر للباحث أن تصغير "أَصْلَانًا" كما قال ابن مالك إنما أصيلان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبرها، ونظيره قولهم في إنسان: أنيسيان، وفي مغرب مغيربان، ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره، كما وردت جموع مخالفة أبنيتهما لأبنية أحادها" (ابن مالك، 1403هـ، 4/ 1917).

فضلاً عما تحمله دلالة "أَصْلَانًا" المصغرة على قصر الوقت و"أَصْلَان" تصغير أصل وهو العشي، وإنما صغره ليدل على قصر الوقت، وأنه لشدة حزنه وتوجعه لم يمنعه ضيق الوقت وقصره من الوقوف بالدار، والسؤال عن أهلها" (النابعة، ديوانه، 2017م، ص 14). ويقول القيسي: "إنما صغره ليدل على قصر الوقت" (القيسي، 1408هـ - 1987، 1/ 252).

المسألة الخامسة: تصغير "قُدَيْدِيْمَة"

قال الشاعر:

قُدَيْدِيْمَة التَّجْرِبِ والحِلْمِ إِنِّي أرى غَفَلَاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

(البيت للقمامي في ديوانه، 1960م، ص44، المبرد، 1399هـ، 2/ 272، القيسي، 1408هـ - 1987م، 1/ 519).

يقول ابن سيده: "ورواه بعضهم "قُدَيْدِيْمَة التَّجْرِبِ"، وليس بشيء؛ لأن (قُدَيْدِيْمَة) تصغير (قُدَام) لا يكون تصغيرها إلا (قُدَيْدِيْمَة)؛ لأن قُدَام رابعة، والألف إذا كانت رابعة فلا بُدَّ من إثبات الياء في حالة التصغير" (ابن سيده، 1438هـ - 2017م، ص460).

التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

ذكر ابن سيده رأيه الصرفي في كلمة "قُدَيْدِيْمَة" فأراها تصغير للظرف (قَدَام) وعلل ذلك بأن ألف (قَدَام) وقعت رابعة فيجب إثبات الياء في التصغير والجمع. واليك تفصيل ما جاء عند النحاة عن هذا التصغير.

فسيبويه قد ذكر في باب "تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء تصغير كلمة قُدَيْدِيْمَة فقال: "اعلم أنك إذا سميت كلمة بخلف أو فوق أو تحت لم تصرفها؛ لأنها مذكرات. ألا ترى أنك تقول: تُحَيَّت ذاك، وخُلِّفَ ذاك، ودُوِّنَ ذاك ولو كن مؤنثات لدخلت فيهن الهاء، كما دخلت قُدَيْدِيْمَة وورِيَّة" (سيبويه، 1408هـ، 3/ 267).

ويقول المبرد: "ألا تراها قد لحقت في الظروف ما جاوز الثلاثة للدلالة على التأنيث، فقلت في قَدَام: قُدَيْدِيْمَة، وفي وراء: وُرِيَّة، وتقديرها: وورِيَّة كما قال:

قُدَيْدِيْمَة النَّجْرِيْبِ والحِلْمِ إِنِّي أرى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ النَّجَارِبِ

وكما قال:

يَوْمَ قُدَيْدِيْمَة الْجَوَزَاءِ مَسْمُومٌ

(المبرد، 1399هـ، 41/4).

وقد نسب السيرافي هذا التصغير إلى العلويين والتميميين "وسألنا العلويين والتميميين فرأبناهم يقولون: من قُدَيْدِيْمَة ومن وُرِيَّة" (السيرافي، 2008م، 4/ 58).

وقد توسع النحاة في تصغير هذه الكلمة (قُدَيْدِيْمَة) فالرضي قد نقل تعليل السيرافي في قَدَام، ووراء، فقال: "إنما لحقتها الهاء؛ لأنهما طرفان، لا يخبر عنهما، ولا يوصفان ولا يوصف بهما، وحتى يتبين تأنيثهما بشيء من ذلك، كما تقول: "لَسَعَتْ العقرب" وعقرب لاسعة، وهذه العقرب، فأنتا تبييننا لتأنيثهما" (الرضي، 1402هـ، 2/ 243).

وقد أطلق النحاة على تصغير (قُدَيْدِيْمَة) أحكاماً مرة بالشذوذ وأخرى بالندرة، يقول ابن يعيش: "فأما الاسم الرباعي فإن تاء التأنيث لا تظهر في مصغره إذا لم تكن ظاهرة في مكبره؛ لأنها أثقل، والحرف الرابع ينزل عندهم منزلة علم التأنيث لطول الاسم به... وقد شذ اسمان من الرباعي قالوا: قُدَيْدِيْمَة وورِيَّة تصغير قَدَام وراء" (ابن يعيش، 1434هـ، 2013م، 5/ 229-230).

وقد رأى ركن الدين الأستراباذي أن هذا التصغير من الشاذ المخالف للقياس (ركن الدين الأستراباذي، 1425هـ، 346/1).

ومن النحاة من رأى هذا التصغير (قُدَيْدِيْمَة) من النادر يقول المرادي: "ندر لحاق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة، وذلك قولهم في وراء وورِيَّة بالهمزة وفي أمام: أميمة، وفي قَدَام: قُدَيْدِيْمَة" (المرادي، 1422هـ-2001م، 3/ 1439). ويقول ابن الجوزية: "ويندر لحاق التاء فيما كثر على الثلاثي -أي زاد عليه- ومنه قولهم في تصغير إمام أميمة وفي تصغير قَدَام قُدَيْدِيْمَة" (ابن الجوزية،

إبراهيم حسين صنيع

1422هـ - 2002م، 2/ 936). وبه قال الشاطبي: "يعني أن ما زاد على الثلاثي قد جاء فيه لحاق التاء في التصغير نادراً" (الشاطبي، 1428هـ - 2007م، 7/ 412).

فإذا ربطنا ما جاء عند هؤلاء النحاة بما بدأنا به المسألة من رأي ابن سيده، فإننا نجد قد سبق شراح أبيات الجمل بهذا الرأي، فتأكيده على تصغير "قُدَيْمِيَّة" بقوله: "وقدَّام" لا يكون تصغيرها إلا "قُدَيْمِيَّة" (ابن سيده، 1438هـ، 2017م، ص 460)، وكان ابن سيده قد حكم أيضاً على تصغير "وراء" بـ "وَرِيَّة" كما جاء في المخصص فقال: "وراء الذي هو اسم الجهة تصبَّت في التحقير فقل: وَرِيَّة" (ابن سيده، د.ت، 37/16).

كذلك نجد ابن سيده قد رفض في مؤلف آخر (المخصص) تصغير "قُدَيْمِيَّة" وبَيَّن سبب رفضه بأنه شاذ عما كثر سماعه فضلاً عن أن هذا التصغير لا يكون إلا على أصل مرفوض. يقول الشاعر:

وَقَدْ عَلَوْتُ قُنُودَ الرَّحْلِ يُسَعِفَنِي
يَوْمَ قُدَيْمِيَّةَ الْجَوَازِ مَسْمُومٌ

ولحاق الهاء في الضرب شاذ عما عليه استعمال الكثرة، وإنما جاء على الأصل المرفوض" (ابن سيده، د.ت، 83/16).

أما باقي شراح أبيات الجمل فذكروا بيان الحكم من هذا التصغير، يقول ابن هشام اللخمي: "تصغير "قُدَيْمِيَّة" بالياء، ومثلها وَرِيَّة، وإنما أدخلوا الهاء في تصغير (وراء) و(قدَّام) وإن كانتا قد جاوزتا ثلاثة أحرف؛ لأن باب الظروف التذكير، فلما شذتا في بابهما فرقوا بينها وبين غيرها، فأدخلوا فيهما علامة التانيث" (اللخمي، 1438هـ - 2016م، ص 595).

والذي نراه في هذا التصغير "قُدَيْمِيَّة" وَوَرِيَّة أنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه للآتي:

1- الأصل في قواعد التصغير أن تكون مطردة ومنضبطة ولا يُخْرَج على هذه القواعد، فإذا ما وردت بعض الكلمات يمكن أن تدرج ضمن ما يحفظ ولا يقاس عليه، وهو ما ينطبق على "قُدَيْمِيَّة" وَوَرِيَّة.

2- ما حكاه أئمة اللغة كالسجستاني، فقال: "إنَّ هذا ليس بثبت" (ابن مالك، 1402هـ، 243/1).

3- نوَّيد ذلك أيضاً بما قاله ابن الأثير: "والبصري لا يعرف هذا التقسيم، إنما يصغّر الجميع بغير تاء" (ابن الأثير، 1420هـ، 173/2).

التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

المسألة السادسة: النسب إلى "يمانيا"

قال الشاعر:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةً عِشْمِيَّةً كَأَنْ لَمْ تَرَي قَبْلِي أُسْبِرًا يَمَانِيًّا

(البيت لعبد يغوث، الضبي، د.ت، ص158، القيسي، 1408هـ - 1987م، 849/2،

البغداد، 1409هـ، 201/2)

يقول ابن سيده: "وقوله: 'يَمَانِيًّا' نَسَبٌ، على غير قياس، إنما حكمه يَمَنِيًّا، لكنهم حذفوا إحدى يائي النسب وألحقوا الألف، ونظيره قولهم في النسب إلى الشام: شَام، إنما كان حكمه شَامِي، فحذفوا إحدى يائي النسب ثم ألحقوا الألف فقالوا: شَام" (ابن سيده، 1438هـ، ص 472).

ذكر ابن سيده رأيه الصرفي في "يَمَانِيًّا" فبين أنه لا يجوز النسب إليها على هذه الصورة، مما يجعلها تخرج من القياس، وكان الأولى أن ينسب لها على يَمَنِيًّا، فحملها على نظيرتها كلمة "شَام". وعلل ابن سيده لما رآه بأنهم حذفوا إحدى يائي النسب وألحقوا بهما الألف.

كما هو معلوم أَنَّ الصرفيين قد وقفوا مع باب النسب فاستقرأوه على ما سُمع من كلام العرب واستخلصوا له معايير وضوابط انتهوا إليها، ورصدوا التغيرات التي تطرأ على الاسم إذا نُسب إليه، فالأصل في النسب ياء مشددة تلحق آخر الاسم يكسر ما قبلها (ابن عصفور، د.ت، 309/2، الأشموني، 1375هـ - 1955م، 176/4). وقد ارتبط بالحقاق هذه الياء المشددة تغير بالاسم المراد النسب إليه، فنقول في مكة: مَكِّي، وقد وضع الصرفيون قواعد للنسب لا يخرج عليها فأروا كثيرًا من الأسماء تخضع لهذه القواعد (ابن مالك، 1402هـ، أبو حيان، 1418هـ - 1988م، 599/1)، ولا يهمننا في هذا المقام ذكرها؛ لأنها خارجة عما ذهب إليه ابن سيده. فما خرج عن هذه القواعد حكم عليه الصرفيون بالشاذ الذي لا يقاس.

فهو الذي يعنينا في هذه المسألة. فالتنسب إلى كلمة "يَمَانِيًّا" جاء مخالفاً لما اطرده من قواعد النسب كما أشرنا إلى ذلك في بداية المسألة، فسيبويه قد بين ذلك في "هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة... ومما جاء محدوداً عن بنائه محذوفة منه إحدى الياعين ياء ي الإضافة قولك في الشام: شَام، وفي تهامة: تَهَام، ومن كسر التاء قال: تَهَامِي، وفي اليمن يَمَان. وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياعين، وكأن الذين حذفوا الياء من تقيف وأشباهه جعلوا الياعين عوضاً منها فقلت: أرأيت تهامة، أليس فيها الألف؟ فقال: إنهم كَسَرُوا الاسم على أن يجعلوه فَعَلِيًّا أو فَعَلِيًّا، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياعين ردوا الألف، كأنهم بنوه تَهَمِي أو تَهَمِي، وكأن الذين قالوا: تَهَام، هذا البناء كان عندهم في الأصل، وفتحهم التاء في تهامة حيث قالوا: تَهَام يدلّك على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه.

إبراهيم حسين صنيع

ومنهم من يقول: تهاميّ ويمانيّ وشاميّ، فهذا كبخّراني وأشباهه مما غيّر بناؤه في الإضافة. وإن شئت قلت: يمنيّ" (سبويه، 1408هـ، 336/3-338).

وذكر السيرافي أن شام ويمان وتهام أصلها شامي وتهمي ويمني، ثم أسقطوا إحدى ياءي النسب وعوضوا مكانها ألفاً قبل آخر المنسوب إليه وبين أن تهام فاسم للبقعة المعروفة تهامة والنسبة إليها تهاميّ، ومن قال: تهام قدر أن الألف في تهامة تحذف وتفتح التاء فيبني الاسم على تهّم أو تهّم ثم ينسب إليه كما ينسب إلى يمن وشام وتخفف ياء النسبة وتزاد ألف عوضاً منها كما فعل يشام ويمان (السيرافي، 2008م، 4/ 96-97).

ورأى الرضي أنّه جاء "يَمَانٍ وشَامٍ وتهامٍ" لا رابع لها. وأنّ الأصل: يمنيّ وشاميّ، وتهميّ، والنّهَم تهامة، فحذف في الثلاثة إحدى ياءي النسبة وأبدل فيها الألف، وجاء يمنيّ وشاميّ على الأصل، وجاء تهاميّ بكسر التاء وتشديد الياء منسوباً إلى تهامة، وجاء يماني وشامي وكأنهما منسوبان إلى يمان وشام المنسوبين بحذف ياء النسبة دون ألفها إذ لا استتقال فيه كما استتقل النسبة إلى ذي الياء المشددة لو لم تحذف (الرضي، 1402هـ، 83/2)، وذكر أنّ المراد "بيمان وشام في هذا موضع منسوب إلى الشام واليمن فينسب الشيء إلى هذا المكان المنسوب. وجوّز الرضي أن يكون "يمانيّ وشاميّ" جمعاً بين العوض والمعوّض منه، وأن يكون الألف في "يمانيّ" للإشباع كما في قوله:

يُبَاغُ مِنْ ذِفْرَى غَصُوبٍ جَسْرَةٍ وشاميّ محمول عليه

(البيت لعنترة، ديوانه، د.ت، ص 148، ابن جني، د.ت، 3/ 121، البغدادي، 1409هـ، 540/3)

وقد رأى النحاة أن النسب إلى (يمانيا وشاميا) شاذ؛ لأنّه جمع بين ياء النسبة والألف، يقول أبو حيان: "وشذ الجمع بين ياءي النسب والألف" (أبو حيان، 1408هـ-1988م، 2/ 634).

ويقول ابن عقيل: "وقد يُعوّض من إحدى ياءي النسب، ألف قبل اللام، أي قبل لام الكلمة، كقولهم في يمنيّ: يمان، وقولهم في شاميّ: شام، فيصيران كقاصٍ، وهو شاذ"، قال:

تَهَامُونَ، نَجْدِيُّونَ، كِيدًا وَنَجْدَةً لِكُلِّ أَنَاثٍ مِنْ وَقَائِعِهِمْ سَجُلُ

(أبو حيان، 1408هـ-1988م، 2/ 635).

وشذ اجتماعها - قالوا: يمانيّ وشاميّ" (ابن عقيل، 1402هـ، 3/ 386).

وإتماماً لرأي ابن سيده عن النسب لـ "يمانياً" نشير إلى أنّه قد ذكر في مؤلف آخر له رأيّه عن النسب إلى "تهامة" فقال: "فإن قلت: فإن في تهامة ألفاً، فلم ذهب في تهام إلى الألف عوض من إحدى ياءي النسبة؟" (ابن سيده، د.ت، 13/ 242، العايد، 1431هـ، 2003م، ص 256).

ولعلّ من المناسب لرأي ابن سيده أن نذكر ما جاء عند شراح أبيات الجمل؛ لنعرف ما أضافوه إلى النسب لكلمة "يمانيا".

التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

فاللبي الفهري، قد أورد رأي ابن سيده السابق، إلا أن (يَمَان) هي اللغة الفصيحة كما حكي ذلك عن ابن خالويه: "وقوله يَمَانِيَا": منسوب إلى اليمن على غير قياس، والقياس: يَمَنِي، فحذفت إحدى الياءين، وعُوَضَ منها الألف، وحكى ابن خالويه (ابن خالويه، 1438هـ - 2017م، ص81) أنه يقال: رَجُلٌ يَمَانٍ، وهي اللغة الفصيحة، وَيَمَانِي وَيَمَنِي.. (اللبي الفهري، 1437هـ - 2016م، 930/2).

والذي يميل إليه الباحث في هذه المسألة، أن الأصل في باب النسب أن يسير على قواعد محكمة نص عليها الصرفيون من أجل ضبط ما استقرأوه من كلام العرب. ولكن هناك ما خالف هذه القواعد، فجاءت كثير من الكلمات المنسوب لها كما قال السيوطي "قد كثر في كلامهم، فهو أكثر من أن يحصى (السيوطي، 1407هـ، 175/6).

ويرى الأستاذ عباس حسن أنه يترتب على هذه الأمثلة المخالفة أمران واجبان (يهما الأول منهما):

أولهما: الحكم بشذوذها وعدم القياس عليها.

ومن النسب المسموع الخاضع للحكم السالف، يتميز بأن خففوا فيه ياء النسب المشددة، فحذفوا إحدى الياءين المدغمتين، وأتوا بدلها بألف للتعويض عنها قبل لام الكلمة، فقالوا في يَمَنِي: يمانِي، وفي شَامِي: شَامِي، بياء واحدة فيهما ساكنة وبصير الاسم بهذا منقوصاً؛ تقول قام اليماني، ورأيت اليماني، ومررت باليماني، وتحذف الياء عند تنوينه.. وهكذا، ولأن هذه الألف عوض عن الياء لا يجتمعان إلا شذوذاً في ضرورة الشعر " (عباس حسن، دت، 745/4 - 746).

المسألة السابعة: القلب المكاني في "أيس"

قال الشاعر:

يَا مَرُو إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْجَبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَبْأَسْ

(البيت للفرزدق، 1418هـ، ص381، سيبويه، 1408هـ، 257/2، ابن السيرافي، 1979م،

350/1)

يقول ابن سيده: "وحكى يعقوب: أَيْسَ، وزعم أنها لغة في يَبْئُسُ، وليس بلغة؛ لأنه لم يجيء له مصدر، ولو كان لكان له مصدر، وإنما أَيْسَ منقول من يَأْئِسَ، فتقهمه فإنه دقيق جداً" (ابن سيده، 1438هـ - 2017م ص322 - 323).

ذكر ابن سيده في هذه المسألة خلافاً صرفياً في القلب المكاني، رأى فيه مخالفة ما حكاه ابن السكيت بأن "أَيْسَ" منقول من "يَبْئُسَ" واستدل على ما قاله بأن الفعل "يَبْئُسُ" لا مصدر له. وإليك بيان هذه المسألة:

لعل من المناسب للمسألة أن نشير بشكل سريع إلى المقصود من القلب المكاني.

إبراهيم حسين صنيع

القلب المكاني" أن يتغير موقع الحرف أو الحرفين في الكلمة، بنقلهما من مكان إلى آخر، يقول الرضي: يعني بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثر ما يتفق في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلاً (الرضي، 1402هـ، 21/1). فإذا ما أردنا تتبع ما جاء عند العلماء في هذا الخلاف، فيعقوب بن السكيت قد ذكر طرفاً منه، فقال: "وقد يؤسّ من الأمر أياس منه بأسا، وأيسّ لغة، وأيسّ أفعل". (ابن السكيت، د.ت، ص151)

وقد فتح هذا الرأي عن ابن السكيت تعدد آراء العلماء عن القلب المكاني في هذا الفعل، فابن جني قد قال: "الأمر كما ذكر؛ لأنّه إذا كان كل واحد منهما يتصرف في وجهه التصرف، ويُسْتَعْمَل مصدر هذا الذي هو أصله، كما يستعمل هذا، لم يكن أحدهما أولى بأن يكون أصلاً لصاحبه من أن يكون الآخر أصلاً له. ألا ترى أن "أيس" لما كان لا مصدر له، حكم عليه بأنّه مقلوب من "ييس"؟ وذلك أنه يقال: "ييس يياس يأساً، وأيس يأس يأساً"، ف "اليأس" مستعمل في الفعلين جميعاً، ولا يقول أحد "أيساً" (ابن جني، 1373هـ - 1954م، 105/2). وقد قال الإمام الجوهري أن "أيس لغة في ييس، وأن مصدرهما واحد (ابن منظور، 1414هـ - 19/6).

أما ابن سيده فقد رد مذهب ابن السكيت، ويكاد يكون الوحيد من شراح أبيات "جمل الزجاجة" الذي انفرد بهذا الرأي، وهو في ذلك مخالف لما ذهب إليه ابن جني من أنّه مقلوب "ييس" بل رآه مقلوب من يأس. وقد أشار ابن سيده إلى شذوذ ييس في المحكم فقال: "وييس عنه، وهو شاذ" (ابن سيده، 1421هـ، 2000م، 632/8).

وقد تناقل العلماء اللاحقون هذا الرأي عن ابن سيده فذكروا أنه ليس بلغة بل هو من المقلوب: "ابن سيده: أيسّ من الشيء مقلوب عن ييس، وليس بلغة فيه، ولولا ذلك لأعلاه، فقالوا: إيسّ أس كهبت أهاب، فظهوره صحيحاً يدل على أنّه إنّما صح؛ لأنّه مقلوب عما تصح عينه، وهو ييسّ، لتكون الصحة دليلاً على ذلك المعنى" واحد (الأستراباذي، 1402هـ، 321/1، ابن منظور، 1414هـ - 19/6).

ولعل ما ذهب إليه ابن سيده ما نميل إلى الأخذ به للآتي:

1- تنص القاعدة كما قال الحريري: "والمقلوب لا يتصرف تصرف الأصل ولا يكون له مصدر" (الحريري، 1430هـ - 2009م، ص153).

2- ما استدلل به البصريون أن يقل أحد اللفظين في التصرف عن الآخر، فيكون الأكثر تصرفاً هو الأصل، والآخر هو المقلوب (الصاعدي، 1422هـ - 2002م، 647/2).

3- فيه تصحيح اللفظ مع وجوب الإعلال، كقولهم: أيس وييس، فإنّ الأول مقلوب عن الثاني؛ إذ فيه موجب الإعلال، وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها، وترك الإعلال دليل على أنّه مقلوب من: ييس (الصاعدي، 1422هـ - 2002م، 648/2).

التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

4- إنَّ الأخذ بالقلب - كما رأى ابن سيده- يبعد الكلمة عن الشذوذ، يقول ابن عقيل: "ومع هذا أيس مقلوب، وذلك لوجود شاهد القلب فيه، وهو سلامة الياء من الإعلال، فلم يقولوا: آس، فعاملوا الياء متأخرة، معاملتها متقدمة، وهذا أولى من ادعاء شذوذ تصحيح الياء؛ لأن القلب، وإن كان لا ينقاس، أوسع وأكثر من الشذوذ" (ابن عقيل، 1402هـ، 212/4).

المسألة الثامنة: القلب المكاني في كلمة (أفعى)

قال الشاعر:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مَدْ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

(البيت للعجاج، ديوانه، 2/ 296، بلا نسبة في الكتاب 2/ 285، ابن الشجري، 1402هـ، 2/ 596، ابن يعيش، 1434هـ- 2013م، 4/ 371، ابن هشام، دت، 4/ 132) ويُروى "مِثْلَ الْأَفَاعِي" (قطرب، 1405هـ- 1985م، ص32، الزجاج، 1414هـ- 1994م، ص124، الفارسي، 1406هـ- 1986م، ص199)

يقول ابن سيده: "وعندي الأفعى مقلوب موضع العين إلى اللام كأنه في الأصل (أفوع)، وإن لم يستعمل ذلك؛ لأننا قد وجدنا الفوعة التي هي حرارة السَّم، فدلنا ذلك أن أفعى إنما هو في الأصل أفوع، وأن "أفوعان" في الأصل إنما هو أفوعان وإن لم يتكلم بذلك" (ابن سيده، 1438هـ- 2017م، ص487).

ذكر ابن سيده رأيَه الصرفي في كلمة "أفعى" فرأى أن فيها قلباً للعين إلى اللام على الأصل (أفوع)، وقد استند ابن سيده إلى دليل الاشتقاق؛ لأنَّ الفوعة التي هي حرارة السَّم، وقاس عليها أفوعان التي هي الأصل "أفوعان" وإن لم يتكلم بذلك. وإليك بيان هذه المسألة:

ذكر سيبويه (أفعى) في باب "ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام وذلك: أَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى، فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً، وقد جعله بعضهم صفة؛ وذلك لأنَّ الجدل شدة الخلق، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد... وعلى هذا المثال جاء أفعى، كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ولا مصدر" (سيبويه، 1408هـ، 3/ 200-201).

فسيبويه في هذا النص بيّن وزن كلمة "أفعى" على أفعال على اعتبار أن الهمزة زائدة وبعدها ثلاثة أحرف، وكذلك أشار سيبويه إلى أن (أفعى) لا فعل له ولا حدث.

ويقول سيبويه في موضع آخر: "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال... فالاسم: أَفْعَوَانٌ" (سيبويه، 1408هـ، 4/ 242-247).

وقد نُقِلَ عن أبي علي الفارسي أن (أفعى) مقلوب وأصله أيفع هو من يافع. يقول المرادي: "وقال الفارسي: هو مقلوب وأصله أيفع هو من يافع". (المرادي، 1422هـ، 2001م، 3/ 1195).

إبراهيم حسين صنيع

وذهب ابن جني إلى أنه مقلوب وأصله "أفوح" من فوعة السم" (المرادي، 1422هـ، 2001م، 3/ 1195).

فكان ابن جني قد رأى تقدير القلب مستدلاً عليه بالاشتقاق الأكبر، كما قال ذلك الشاطبي (الشاطبي، 1428هـ- 2007م، 5/ 596).

وقد اقتفى ابن سيده أثر ابن جني، إلا أنه زاد فقام في القلب "أفحوان" فراها في الأصل "أفحوان" وإن لم يتكلم بذلك" (ابن سيده، 1438هـ، ص 487). ولم يذكر شراح أبيات الجمل أي توجيه صرفي لكلمة (أفعى).

ويقول الرضي قوله "أفحوان أفعلان" إنما ذلك لمجيء فوعة السم، وأرض مفعلة، ولولا ذلك لجاز أن يكون فعلوان كعنفوان" (الرضي، 1402هـ، 341/2 - 342). وما قاله الرضي بتقديم العين على الواو غير صحيح، والذي جاء هو (فوعة) بتقديم الواو، وأفعى مما حدث فيه قلب مكان. وكذا الأفحوان، وأصل أفعى أفوح، وأصل أفحوان أفحوان" (الرضي، 1402هـ، 341/2 - 342). بينما ذهب أبو البقاء العكبري إلى: "أن أصل الكلمة من (الفعو) وهو السم" (العكبري، 1416هـ، 2/ 238).

ومن الناحية من رأى أن "أفعى" على "أفعل" كما أشرنا إلى ذلك عند سيبويه؛ يقول أبو البقاء العكبري: "قالفاء والعين والواو أصول، ووزن أفعى: أفعل" (العكبري، 1416هـ، 2/ 238). ويقول أبو حيان: "ووزن أفعى: أفعل، ولامه واو كقولهم: أفحوان، وهمزته زائدة لقولهم: مفعلة" (أبو حيان، 1418هـ، 1988م، 2/ 860).

والذي يظهر للباحث أن ما ذهب إليه ابن سيده فيه بعد؛ لأن الأصل في البناء الصرفي أن يحمل على الاطراد والكثرة.

ولعل حمل كلمة "أفعى" على أفعل هو الوجه؛ لأن (أفعل) أكثر من فعلى، يقول ابن جني: "وأفعل أكثر من فعلى" (ابن جني، 1405هـ- 1985م، 1/ 42).

ويقول السخاوي: "وكثر زيادة الهمزة أولاً في الاسم والصفة والفعل" (السخاوي، 1415هـ- 1995م، 1/ 82). إضافة إلى أن الكثير الذي عرف بالاشتقاق زيادة الهمزة نحو (أعشى، وأعمى) فثبت بذلك أن الهمزة زائدة، فُضي على الألف في آخره بأنها منقلبة عن حرف أصلي" (ابن يعيش، 1393هـ- 1973م، ص 320).

التوجيهات المصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

المسألة التاسعة: الإعلال في كلمة (فتوة)

قال الشاعر:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَازَةُ وَالْفَتَاءُ

(البيت للربيع بن ضبع الفزاري، سيبويه، 1408هـ، 208/1، ابن مالك، 1402هـ، 1667/3، البغدادي، 1409هـ، 381/7).

يقول ابن سيده: "وَأَمَّا الْفُتُوَّةُ فَإِنَّمَا انْقَلَبَتْ فِيهِ الْبَاءُ وَأَوَّامُ الْضَمَّةِ الَّتِي قَبْلَهَا، كَمَا قَالُوا: لَنْقُضُوا الرَّجُلَ، وَإِنَّمَا أَصْلُهُ لَنْقُضِي؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَضَيْتُ، لَكِنَّ الضَّمَّةَ الَّتِي فِي الضَّادِ قُلِبَتْ الْبَاءُ فِيهِ وَأَوَّامُ، وَهَذَا الْقَلْبُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عَارِضٌ" (ابن سيده، 1438هـ-2017م، ص 456).
ذكر ابن سيده رأيه الصرفي في كلمة "الْفُتُوَّةُ" فذكر أَنَّهُ وَقَعَ فِيهَا إِعْلَالُ بَقَلْبِ الْبَاءِ وَأَوَّامُ لَعَلَّ وَجُودَ الضَّمَّةِ قَبْلَهَا ثُمَّ قَاسَهَا عَلَى قَضُو الرَّجُلِ، وَرَأَى أَنَّ هَذَا إِعْلَالُ (القلب) غَيْرَ مُعْتَدٍّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عَارِضٌ.

لعلَّ من المناسب لما ذهب إليه ابن سيده أن نشير إلى تعريف الاسم المقصور، يقول ابن الحاجب: "المقصور: ما آخره ألف مفردة كالعصا والرحى" (الرضي، 1402هـ، 324/2، ابن يعيش، 1434هـ-2013م، 43-43/6).

وتوسَّع ابن يعيش في المقصور فقال: "والمراد بالمقصور ما وقع في آخره ألف، وقال بعضهم: ما وقعت في آخره ألف لفظاً.. وهذه الألف التي تقع آخرًا على ضربين: تكون منقلبة، وزائدة، ولا تكون أصلًا البتة في اسم متمكن.. فأما المنقلبة عن الواو والياء فنحو: رجا، وقَفَى، وفتى، ورحى، فرجًا وقفًا من الواو لقولهم في التنثية: رجوان وقفوان، وفتى ورحى من الياء لقولهم: فتيان ورحيان" (ابن يعيش، 1434هـ-2013م، 43-43/2).

وما جاء عن الاسم المقصور بهذه الصورة يجعلنا نربط كلمة الفتوة التي ظهر فيها رأي ابن سيده، وما حصل فيها من تغيير صرفي، ارتبط بباب الإعلال (القلب). وسوف نجعل حديثنا موجهاً لهذه الكلمة (الفتوة) دون النظر إلى شروط الصرفيين في هذا القلب، لأنَّ كتب الصرف قد فصلت ذلك (الرضي، 1402هـ، 95/3، ابن عصفور، 1996م، 523/2).

فسيبويه ذكر هذا القلب فقال: "وَتُبْدِلُ مَكَانَ الْيَاءِ فِي فُتُوٍّ وَفُتُوَةٍ، تَرِيدُ جَمْعَ الْفَتَيَانِ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ. كَمَا أَبْدَلُوا الْيَاءَ مَكَانَ الْوَائِ فِي عُتَيٍّ وَعُصَيٍّ، وَنَحْوَهُمَا" (سيبويه، 1408هـ، 241/4). ويقول في موضع آخر: "أَمَّا الْفُتُوَّةُ وَالنَّدْوَةُ فَإِنَّمَا جَاءَتْ فِيهِمَا الْوَائِ لُضْمَةً مَا قَبْلَهُمَا، مِثْلَ لِقَضُو الرَّجُلِ مِنْ قَضَيْتُ" (سيبويه، 1408هـ، 387/3).

وقد وسَّع السيرافي ما قاله سيبويه: "يعني أَنَّ الْفُتُوَّ كَانَ حَكْمُهُ أَنْ يَكُونَ الْفَتَى، وَالْفُتُوَّةُ الْفَتْيَةُ؛ لِأَنَّ الْفُتُوَّ جَمْعُ فَتَى، وَالْفُتُوَّةُ مُصَدَّرُهُ وَأَصْلُهَا الْيَاءُ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ فَتَى وَفَتَيَانِ، وَهَؤُلَاءِ فَتْيَةٌ وَفَتَيَانٌ. وَكَانَ

إبراهيم حسين صنيع

ينبغي أن يكون الفتى؛ لأن فتو فعول ولام الفعل ياء فيكون على فتوى، وتجتمع الواو والياء والأول منهما ساكن، فتقلب الواو ياء وتدغم الياء في الياء ثم تكسر التاء لتسلم الياء، وإنما قالوا: فتوة فقبلوا الياء واواً" (السيرافي، 2008م، 5/ 130).

ويقول الرضي: وقالوا: الفتوة والندوة والأصل الفتوة والندوة (الاستراباذي، 1402هـ، 214/3). ويقول ابن عقيل في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٌ﴾ [يوسف: 36]، وقيل هو واوي لقولهم في المصدر الفتوة، وعند سيبويه فتوة شاذ (ابن عقيل، 1402هـ، 4/ 137). وهو ما ذهب إليه ركن الدين "أن الفتوة شاذ عند من يقول فتى يائي" (ركن الدين الاستراباذي، 1425هـ، 1037/3).

وإذا ما عدنا إلى ما قاله ابن سيده وربطه بما جاء عند النحاة؛ فإننا نجد قد أخذ بما قالوا، لكنه قد سبق شرّاح أبيات جمل الزجاجي في التوجيه الصرفي السابق لكلمة "الفتوة" ولم يتطرق من بعده لهذا لتوجيه. ويبدو أن هذا القلب (الإعلال) كما قال ابن سيده لا يعتد به؛ لأنه عارض، ويمكن أن نربط ما قاله بما سبقه به ابن جني يقول: "فأما قولهم "الفتوة" و"الندوة" و"الفتوة" قال:

فِي فُتُوٍّ أَنَا رَبُّهُمْ مِنْ كَلَالٍ غَزْوَةٍ مَاتُوا

(البيت لجذيمة بن الأبرش، ابن سلام الجمحي، د.ت، 38/1، ابن جني، 1405هـ-1985م، 2/ 588، البغدادي، 1409هـ، 4/ 567)

فأصله "الفتوة" و"الندوة" و"الفتوي" ولكنهم أبدلوا الياء واواً للضمة قبلها، ولم يعتدوا بالواو الساكنة حاجزاً لضعفها، فلما قلبوا الياء واواً أدغموا الأولى فيها، فصحت، لأن الأولى حصنتها بإدغامهم إياها فيها، ولولا أن الأولى أدغمت في الآخرة لما جاز أن تقع واو في اسم طرفاً بعد ضمة، وهذا واضح.

ويدل على أن "الندوة" من الياء قولهم لفلان تكرم وندى بالإمالة فدلّت الإمالة على أنه من الياء" (ابن جني، 1405هـ-1985م، 2/ 588).

والذي نميل إليه في هذه المسألة ما رآه ابن مالك بإجماع كلام العرب في كون فتى يائية، وما عده شاذ، يقول: "وشذ تغليب الواو في قولهم فتى وفنو حكاة الفراء، ويمكن أن يكون فتون حكاة يعقوب، فلام فتى على هذه اللغة واو، والأعرف كونها ياء لإجماع العرب على فتية وفتيان" (ابن مالك، 1422هـ-2002م، ص152).

التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

المسألة العاشرة: الإبدال في (حسين)

قال الشاعر:

سوى أن العتاق من المطايا حسين به فهن إليه شوس

(البيت لأبي زبيد الطائي، ديوانه، 1967م، ص96، ابن يعيش، 1434هـ - 2013م، 307/1 - 308).

يقول ابن سيده: "الأصل في (حسين، حسن) فأبدل من السين الأخيرة ياء، وهذا بدل نادر؛ لأنّ الياء لا تُبدل من السين، ووجه ذلك كراهية اجتماع المثليين كما قالوا: تظننت في تظننت، ولا أملاء في لا أملاء" (ابن سيده، 1438هـ - 2017م، ص 548 - 550).

ذكر ابن سيده رأيَه الصرفي في كلمة "حسين" فرآها في باب الإبدال حيث أبدل من السين الثانية (ياء) وهو من الإبدال النادر، وعلل سبب هذا الإبدال كراهية اجتماع المثليين كما قالوا: تظننت في تظننت، ولا أملاء في لا أملاء.

ما قاله ابن سيده يتطلب منا بحث هذه المسألة في باب الإبدال. كما معلوم عند الصرفيين أنّ الإبدال "جعل حرف مكان حرف آخر، يقول ابن يعيش: "معنى البدل أن تقيم حرفاً مقام حرف آخر في موضعه إما ضرورة، وإما استحساناً" (ابن يعيش، 1393هـ - 1973م، ص 213 - 214). ومن صورهِ إبدال حرف علة من حرف صحيح.

فقد ذكر سيبويه ذلك في باب الإبدال فقال: هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرّد.

وذلك قولك: تسرّيت، وتقصّيت من القصة، وأملت. كما أن التاء في استنوا مُبدلة من الياء، أرادوا حرفاً أخف عليهم منها وأجلد كما فعلوا ذلك في أثلج وبدلها شاذّ هنا بمنزلتها في سِت. وكل هذا التضعيف فيه عربي كثير جيد" (سيبويه، 1408هـ، 4/424).

وقد ذهب المبرد إلى أنّ التضعيف مستثقل، فرأى أنّ الإبدال أولى في ذلك، يقول: "واعلم أنّ التضعيف مستثقل وأنّ رفع اللسان عنه مرة واحدة ثم العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه... وذلك قولهم في تقصّضت: تقصّيت، وفي أملت: أملت. وكذلك تسرّيت في تسرّرت والدليل على أن هذا إنما أبدل لاستثقال التضعيف في قولك: دينار، وقيراط، والأصل: دنّار، وقِرَاط" (المبرد، 1399هـ، 1/381).

أمّا الكوفيون فقد نقل السيرافي عنهم الشاهد السابق:

سوى أن العتاق من المطايا حسين به فهن إليه شوس

فهو ليس من باب الإبدال على هذه الرواية، فيكون على ذلك من باب إدغام المضاعف (السيرافي، 1405هـ - 1985م، ص 85).

إبراهيم حسين صنيع

وعليه فإننا لا نريد مناقشة ما ارتبط بهذه الرواية من توجيه صرفي؛ لأنه يخالف ما جاء عند ابن سيده.

أما الزجاجي فقد ذكر البيت السابق في "باب من شواذ الإدغام" ويبدو أن في رأيه بعداً؛ لأن رواية "حسين به" في باب الإبدال لا الإدغام الشاذ.

بقي أن نذكر ما جاء عند شراح أبيات الجمل؛ لنرى موقفهم مما جاء عند ابن سيده، فابن هشام اللخمي توسع في توجيه البيت فرأى كلمة "حسين به" قائمة على الإبدال بين إحدى السينين ياء قياساً على تظنيت، استند فيه إلى ما جاء عند المبرد، ورأها الأقيس، وقد زاد ابن هشام اللخمي عما جاء عند ابن سيده أن البيت قد روي "أحسن به" على اللغة الثانية، فضلاً عن ذلك فإن أضاف رأياً فيه لغة ثالثة فصيحة فأبدل من إحدى السينين ياء، كما قالوا: (تظنيت)، وأصله (تظننت)، فأبدلوا من إحدى النونين ياء، وكما قالوا: (دينار) والأصل: (دَنَار)، فأبدلوا من إحدى النونين ياء، وكما قالوا (ديباج) والأصل: (دِبَّاج)، فأبدلوا من إحدى الباعين ياء، وكما قالوا (قيراط) والأصل: (قِرَاط)، فأبدلوا من إحدى الراعين ياء، وكما قالوا: (ديوان)، والأصل: (دِوَان)، فأبدلوا من إحدى الواوين ياء وقالوا: (تسرّيت) والأصل (تسرّرت)، فأبدلوا من إحدى الراعين ياء، وهو كثير في لغة العرب، وكذلك قال أبو العباس، وهو أقيس؛ لكثرة، ويروي: "أحسن به" على اللغة الثانية، والأصل: "أحسن"، فحذف السين الثانية؛ تخفيفاً، وذلك لكثرة في كلامهم وكراهتهم للتضعيف، واللغة الفصيحة، وهي التي ليس فيها بدل ولا حذف، وذلك: (أحسن) و(مسن) و(ظلنت) (اللخمي، 1438هـ - 2017م، ص678).

والذي يبدو للباحث أن ما ذهب إليه اللبلي الفهري هو ما يراه مناسباً لكلمة "حسين به" إذا ما علمنا أنه قد أخذ برأي ابن سيده وأضاف له أن ما قاله الزجاجي بإدخال البيت في شواذ الإدغام ولا علاقة فيه بالإدغام، بل رآه من شواذ الإعلال، يقول: "قوله 'حسين به' فأبدل من إحدى السينين ياء، كما قالوا: تظنيت، وأصله: تظننت، فأبدلوا من إحدى النونين ياء. وأدخل الزجاجي هذا البيت في شواذ الإدغام، وليس منه، بل هو من شواذ الإعلال؛ لأن أصله كما تقدم: حسن، فأبدل من السين الأخيرة ياءً كما تقدم، فهو بدل نادر؛ لأن الياء لا تبدل من السين" (اللبلي الفهري، 1437هـ - 2016م، 1040 - 1041).

كذلك قال الزجاج أن المضعف هو الأصل والمفكوك هو الفرع فنحو: املنت أصل "أملت" و"تظننت" أصل "تظنيت"، و"دَنَار" أصل "دينار". وهذا مذهب جمهور اللغويين من القدامى والمعاصرين، وهو ما تتضافر عليه الأدلة وينسجم مع طبيعة اللغة. (الصاعدي، 1423هـ، ص41).

التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

الخاتمة

- 1- عاش ابن سيده في عصر شهدت فيه الأندلس اضطرابات وفوضى سياسية خلّفت الكثير من الدويلات التي توزعت في أرجاء هذه البلاد الواسعة فقد انضوى ابن سيده تحت عصر ملوك الطوائف، ولعل من يقف على هذه الحقبة الزمنية يعتقد أن الحركة العلمية قد أصابها التأخر والتقهقر كما أصاب البلاد، لكن الحركة العلمية قد شهدت نهضة تابعت تطورها، ولم تكن حركة العلوم اللغوية بعيدة عن هذا التقدم، فعاصرت هذه الفترة وجود مجموعة من العلماء الأفاضل، امتلأت المكتبة العربية بكتبهم التي حملت آراءهم التي كانت دليلاً على حركة لغوية ونحوية، لا تقل عما هو موجود في المشرق العربي، فبرز أبو عمر الطلمنكي، وصاعد بن الحسن البغدادي، وابن سيده، والأعلم الشنتمري وغيرهم.
- 2- أكد البحث المكانة العلمية العالية التي وصل لها ابن سيده كعلم بارز استطاع أن يشكل حلقة مهمة في تطور الدرس اللغوي بكل أبعاده النحوية والصرفية والمعجمية، وهو ما ظهر جلياً في "شرح أبيات الجمل" الذي يُعدّ - كما ذكرت كتب التراجم - أول مؤلفاته، وهو ما يعكس جِدّة الآراء في هذا الكتاب.
- 3- كان لابن سيده مكانة بارزة عند النحاة اللاحقين، وبخاصة ممن اهتموا بشرح أبيات "جمل الزجاجي" كابن هشام اللخمي، والفهري اللبلي، فظهر أثر ابن سيده على توجيهاتهم الصرفية فأخذوا بما ذكره وأضافوا إلى ما جاء عنده فتوسعا في التوجيه وهو ما انعكس على مسائل هذا البحث.
- 4- لم يكن ابن سيده وهو العالم الكبير في الأندلس وهو يدلي بآرائه الصرفية في شرح أبيات جمل الزجاجي ناقلاً لمن سبقه من العلماء بل نجد له اجتهاده في التوجيه لبعض المسائل، فجاء حكمه دقيقاً وموقفه واضحاً وبخاصة في مسائل.
 1. القلب المكاني في الفعل: (أيس).
 2. الإعلال في كلمة (الفتوة).
 3. تصغير: (قُدَيْمِيَّة)
- 5- ليس من الضروري عند كل عالم من علماء السلف أن يأتي بما هو جديد مبتكر في الدرس الصرفي، فيكفي أن يذكر هذا العالم آراء العلماء السابقين وينتقد ما يحتاج إلى نقد، وبعد ذلك يرجح ما بين الآراء ويأخذ لنفسه رأياً من مدارس هذه الآراء، فيكون بذلك قد ساهم في نقل هذه الآراء ووضّحها. ولعلّ ابن سيده لم يبعد عن ذلك من بين علماء العربية على مرّ عصورها.

إبراهيم حسين صنيع

المصادر والمراجع

- ابن الأثير، مبارك بن محمد (1420هـ)، *البدیع فی علم العربیة*، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، ط(1)، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (2001م)، *تهذيب اللغة*، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط(1)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الأستراباذي، الرضي محمد بن الحسن، (1402هـ)، *شرح الشافية*، تحقيق محمد نور الحسن، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأستراباذي، ركن الدين حسن بن محمد بن شرف، (1425هـ)، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق: تحقيق محمد عبد المقصود، ط(1)، مكتبة الثقافة الدينية.
- الأشموني، علي بن محمد (1375هـ - 1955م)، *شرح الأشموني منهج السالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط(1)، مكتبة النهضة المصرية.
- الأنصاري، قيس بن الخطيم، (1962م)، *ديوان قيس بن الخطيم الأنصاري*، تحقيق: ناصر الدين الأسد، مطبعة المدني، القاهرة.
- ابن بشكوال، القاسم بن خلف (2010م)، *الصلة في تاريخ أئمة الأندلس*، حقق نصه وضبطه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس.
- البطليلوسي، ابن السيد، أبو محمد عبد الله بن محمد (د.ت)، *الحل في شرح أبيات الجمل*، تحقيق: مصطفى إمام، توزيع مكتبة المتنبّي، القاهرة.
- البغدادی، عبدالقادر بن عمر، (1409هـ)، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط(3)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (1424هـ 2003م)، *شرح طيبة النشر في القراءات العشر*، تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (1429هـ 2009م)، *غاية النهاية في طبقات القراء*، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، مجدي فتحي السيد، ط(1)، دار الصحابة للتراث، طنطا.
- الجمحي، محمد بن سلام، (د.ت)، *طبقات فحول الشعراء*، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت)، *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار، ط(2)، دار الهدى للطباعة، بيروت.

التوجيهات المصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1405هـ - 1985م)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداي، ط(1)، دار القلم، دمشق.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1373هـ - 1954م)، **المنصف**، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط(1)، وزارة المعارف العمومية.
- ابن الجوزية، محمد بن أبي بكر (1422هـ - 2002م)، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد عوض السهلي، ط(1)، أضواء السلف.
- الحبش، محمد، (1419هـ - 1999م)، **القراءات المتواترة وأثرها في الرسم**، ط(1)، دار الفكر، دمشق.
- الحري، أبو القاسم بن علي (1430هـ - 2009م)، **درة الغواص**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- حسن، عباس، (د.ت)، **النحو الوافي**، ط(5)، طبعة دار المعارف، مصر.
- الحلي، السمين، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف (1414هـ - 1994م)، **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، جاد مخلوف جاد، زكريا النوني، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابو حيان، الاندلسي، محمد بن يوسف بن علي يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (1438هـ - 2017م)، **شرح الفصيح**، تحقيق: عبد الله عمر الحاج إبراهيم، خالد محمد التويجري، سعيد علي العمري، ط(1)، مركز البحوث والتواصل المعرفي.
- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (د.ت)، **مختصر شواذ القرآن**، عالم الكتب.
- الخطيب، عبد اللطيف، (1424هـ - 2003م)، **المستقصى في علم التصريف**، ط(1)، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- ابن خير الأشبيلي، أبو بكر بن خير بن عمر (2009م)، **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود عواد معروف، ط(1)، دار الغرب الإسلامي، تونس.

إبراهيم حسين صنبع

- الدمشقي، أبو شامة، (1431هـ - 2010م)، **إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع**، تحقيق: أحمد يوسف القادري، ط(1)، عالم الكتب.
- الذبياني، النابغة، (2017م)، **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط(4)، دار المعارف.
- رؤية، (1400هـ - 1980م)، **ديوان العجاج**، تحقيق: وليم بن الورد، ط(2)، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (1414هـ - 1994م)، **ما ينصرف ولا ما لا ينصرف**، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط(2)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (1405هـ)، **الجمال في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط(2)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- السخاوي، أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبدالصمد، (1415هـ - 1995م)، **سفر السعادة وسفير الإفادة**، تحقيق: محمد الدالي، والدكتور شاكرا الفحام، ط(2)، دار صادر.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (1408هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط(3)، مؤسسة الرسالة.
- ابن السكيت، أبو يعقوب بن إسحاق **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1408هـ - 1988م)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط(3)، دار الكتب العلمية بيروت.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل (1438هـ - 2017م)، **شرح أبيات الجمل**، تحقيق: محمود محمد العامودي، ط(1)، نادي المدينة المنورة الأدبي.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل (1421هـ - 2000م)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط(1)، دار الكتب العلمية.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل **المخصص**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد (1979م)، **شرح أبيات سيبويه**، حققه وقدم له: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق.

التوجيهات المصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن عبدالله بن المرزبان، (2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن عبدالله بن المرزبان (1405هـ - 1985م)، ما ذكره الكوفيون من الإدغام، حققه وقدم له: الدكتور صبيح التميمي، ط(1)، دار البيان العربي، جدة.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (د.ت)، بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (1407هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، ط(2)، مؤسسة الرسالة.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (1428هـ - 2007م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، وسليمان إبراهيم العايد، والسيد تقي، ط(1)، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد (1413هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقق: محمود محمد الطناحي، ط(1)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الصاعدي، عبد الرزاق، (1422هـ - 2002م)، تداخل الأصول اللغوية وأثرها في بناء المعجم، ط(1)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- الصاعدي، عبد الرزاق، (شوال 1423هـ - مارس 2003م)، فك التضخيف بالإبدال، مجلة الملك فيصل للدراسات اللغوية، المجلد الرابع، العدد الرابع.
- الصيمري، الحسين بن علي بن محمد بن جعفر (1402هـ)، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط(1)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى.
- الضبي، المفضل بن محمد بن يعلّى، (د.ت)، المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، ط(7)، دار المعارف، مصر.
- الطائي، أبي زيد، (1967م)، ديوان أبي زيد الطائي، جمعه وحققه: نوري حمودي القيسي، بغداد.
- العايد، سليمان إبراهيم، (1431هـ 2010م)، شواذ النسب، ط(1)، ضمن كتاب دراسات وبحوث في اللغة العربية الجزء الأول، مكتبة الرشد، الرياض.
- عبد الجواد، عبد الحميد السيد، (د.ت)، التنوير في التصغير، مكتبة الكليات الأزهرية.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (د.ت)، شرح جمل الزجاجة، تحقيق: صاحب أبو جناح.

إبراهيم حسين صنيع

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (2010م)، **الممتع في التصريف**، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، ط (8)، مكتبة لبنان ناشرون.
- ابن عطية، عبدالحق بن غالب (1395هـ)، **المحرر الوجيز**، تحقيق المجلس العلمي بفاس.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (1402هـ)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، ط(1)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (1416هـ)، **اللباب في علل الإعراب والبناء**، تحقيق: غازي مختار طليمات والدكتور عبد الإله نبهان، ط(1)، دار الفكر المعاصر، بيروت.
- عمر، أحمد مختار، (1408هـ - 1988م)، **معجم القراءات القرآنية**، ط(2)، جامعة الكويت.
- عنتر، (د.ت)، **ديوان عنتر**، تحقيق: عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، القاهرة.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (1404هـ - 1984م)، **الحجة للقراءة السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويحاني، ط(1)، دار المأمون للتراث.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (1407هـ)، **المسائل الحليبات**، تحقيق: حسن هنداوي، ط(1)، دار القلم دمشق، دار المنارة، بيروت.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (1406هـ - 1986م)، **المسائل العضديات**، تحقيق: علي جابر المنصوري، ط(1)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.
- الفرزدق، همام بن غالب (1418هـ)، **ديوان الفرزدق**، تحقيق: عمر فاروق الطباع، ط(1)، دار الأرقم ابن أبي الأرقم، بيروت.
- القرطبي، محمد بن أحمد (1408هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- القطامي، (1960م)، **ديوان القطامي**، تحقق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، بيروت.
- قطرب، محمد بن المستنير (1405هـ - 1985م)، **الأزمنة وتلبية الجاهلية**، تحقيق: حاتم الضامن، ط(2)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (1406هـ - 1986م)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط(1)، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- القنوجي، محمد بن صديق خان (1412هـ - 1992م)، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية.

التوجيهات المصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

القيسي، الحسن بن عبدالله (1408هـ - 1987م)، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حمود الجعداني، ط(1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

القيسي، مكي بن أبي طالب، (1401هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط(2)، مؤسسة الرسالة.

اللبلي الفهري، أبو العباس أحمد بن يوسف (1437هـ - 2016م)، وشي الحل في شرح أبيات الجمل، تحقيق: أحمد محمد عبدالرحمن الجندي، ط(1)، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت.

اللخمي، أبو عبدالله محمد بن هشام، (1438هـ - 2017م)، الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل، وإصلاح ما وقع في أبيات سيبويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل، تحقيق: محمد سعد شقيران، ط(1)، نادي المدينة المنورة الأدبي.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (1422هـ - 2002م)، إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، ط(1)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (1402هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط(1)، دار المأمون للتراث.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1399هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (د.ت)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط(1)، دار المعارف.

محيسن، محمد سالم، (1404هـ - 1984م)، القراءات وآثرها في علوم العربية، ط(1)، مكتبة الكليات الأزهرية.

المرادي، الحسن بن قاسم (1422-2001م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط(1)، دار الفكر العربي، القاهرة.

إبراهيم حسين صنبع

- مطلق، ألبير حبيب، (1967م)، الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح حتى نهاية عصر ملوك الطوائف، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.
- المغربي، أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد، (د.ت)، المغرب في حلى المغرب، حققه وعلق عليه: شوقي ضيف، ط(3)، دار المعارف، القاهرة.
- المقري، أحمد محمد، (1418هـ - 1988م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (1414هـ)، لسان العرب، ط(3)، دار صادر، بيروت.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الفيصلية، مكة.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (1434هـ - 2013م)، شرح المفصل، تحقيق محمد عبد الله، دار سعد الدين، ط(1)، دمشق.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (1393هـ - 1973م)، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط(1)، المكتبة العربية بحلب.